جامعة الملك فيصل

كلية العمارة والتخطيط

نحو تحقيق الهدف لأحياء القيم الأسلامية

فى التخطيط والعمارة المعاصرة

بحث مقدم إلـى

الندوة العالمية عن العمارة الأسلامية والتخطيـط

(5–10 يناير 1980)

للدكتور مهندس / عبد الباقى محمد إبراهيم

استاذ تخطيـط المدن بجامعة عين شمس

وكبير خبراء الأمم المتحدة للتخطيـط العمرانى

نحو تحقيق الهدف لأحياء القيم الأسلامية فى التخطيط والعمارة المعاصرة

(ملخص بحث)

كثيراً ما ظهرت الرغبة الأكيدة عند كثير من المفكرين والمعماريين المسلمين إلى ضرروة العودة إلى إحياء التراث العربى والأسلامى فى العمارة والتخطيط المعاصر، فذهب فريق يدعو إلى دراسة مبادىء ونظريات العمارة الأسلامية من حيث تصميم الفراغات والأشكال والأنشاء والزخارف وعلاقتها بالقيم الحضارية الاسلامية إجتماعياً وإقتصادياً وذهب فريق آخر يدعو إلى ضرورة تطعيم العمارة المعاصرة ببعض عناصر العمارة الأسلامية دون تعمق فى الأسس التخطيطية والتصميمة ، ومع ذلك قفد ظلت هذه العدوة محصورة فى نطاق ضيق لم يتسع بعد حتى تتبناه مدارس العمارة فى الجامعات العربية والإسلامية ولم تصل أصداء هذه الدعوة بعد إلى كثير من المسئولين عن المشروعات العمرانية سواء فى التنفيذ أو بالتصريح للتنفيذ ، أما المهتمين بهذه الدعوة قد ظهر عنهم كثير من المقالات والكتيبات والندوات وقليل جدا من الأعمال والمشروعات التى تعكس ما عندهم من أفكار أو أتجاهات ، وفى خارج نطاق هذه الدعوة الحضارية ظل معظم المخططون والمعماريون يمارسون مهنتهم بقدر ما تحصلوا عليه من خبرة وعلم توارثوه من العمارة الغربية ، وهم يملئون المدن الأسلامية والعربية وبسرعة فائقة بهذا الخليط المتنافر من المبانى السكنية والأدراية والتجارية.... وهم يقدمون نتاج أعمالهم أما عن جهل بالأصول الحضارية للعمارة الإسلامية أو عن رغبة فى كثرة الانتاج وبالتبعية كثرة العائد وأما عن تدخل أصحاب المبانى وإملاء رغباتهم السطحية عليهم ، وهكذا يصبح النتاج العمرانى العام معبراً تعبيراً صادقاً عن المجتمع بمعمارية ومخططية وأصحاب المبانى فيه. وبذلك تصبح الدعوة الى الانتماء الحضارى ليست فقط دعوة علمية أو مهنية بقدر ماهى دعوة ثقافية وإجتماعية وحضرية بل هى جزء أساسى من الدعوة الاسلامية الشاملة .

وحتى لا يطول الجدل حول المبادىء والمفاهيم لابد من وضوح الطريق نحو تحقيق الهدف من إحياء القيم الأسلامية فى التخطيط والعمارة المعاصرة ، فهناك الثوابت المناخية والجغرافية وهناك المتغيرات التكنولوجية والإجتماعية والإقتصادية وهناك الأستمرارية الحضارية التى يعبر عنها بالمعاصرة وهناك التفاعل المستمر مع هذه الثوابت والمتغيرات ، وكلها عوال تحدد المنهج العلمى فى تحديد الصور الواقعية لتحدد البيئة التخطيطية والمعمارية فى المدينة الأسلامية ، ومن جانب آخر فأن نتائج الدراسات العلمية والأكاديمية كثيراً ماتفقد جدواها على الطريق السريع للمتغيرات وأمام السيل الجارف من المبانى التى تظهر كل يوم مضيفة عقبة بعد عقبة فى الطريق إلى إحياء القيم الحضارية فى التخطيط والعمارة الأسلامية المعاصرة لذلك فإن المنهج العلمى للبحث لابد وأن توازيه إجراءات فورية لمعالجة البيئة العمرانية القائمة والتى تمثل الجزء الاكبر من المشكلة مع كبح جماح مايظهر حديثاً من بناء أو إخضاعه لهذه الأجراءات وهنا تلتقى السلطة بأصحاب المبانى كعاملين أساسين فى وضع الأجراءات الفورية موضع التنفيذ ، وإذا كان من المتسير وضع بعض القواعد والنظم الفورية التى تضمن الباس البيئة العمرانية ثوباً جديداً تظهر عليه ملامح القيم الحضارية للعمارة الاسلامية ، فإلى أى حد يمكن أشراك السلطة وأصحاب المبانى فى تنفيذ هذه القواعد وهذه النظم الفورية ، ومن هنا يبدأ خط جديد نحو تحقيق الهدف لأحياء القيم الأسلامية فى التخطيط والعمارة المعاصرة ، يشترك فيه السلطة والرأى العام ورجال الدعوة الأسلامية بجانب الخبراء والمتخصصين من المخططين والمعمارين سواء منهم من يشارك فى الخط الأكاديمى لهذه الدعوة أو من يمارس العمل التخطيطى والمعمارى الملتزم بالدعوة إذا جاز هذا التعبير ، كما يبدأ الخط الجديد بمجموعة

متناسقة من النظم واللوائح التى تعاون القائمين على إدارة المدن على تأكيد الخط الأساسى للدعوة وهو إحياء القيم الأسلامية فى التخطيط والعمارة عملاً وسلوكاً فى آن واحد وفى وقت ممكن حتى لاتفقد المدن الاسلامية بعض الزمام ان لم يكن كل الزمام ويكون من العسير بعد ذلك تطويعها للدعوة الحضارية الاسلامية التى ندعو اليها جميعا.

تشير مقدمة البحث إلى تطور الفكر لأحياء التراث الحضارى ليس فى العالم الأسلامى فقط لكن كذلك فى العالم الغربى الذى أحس بفقدان التوازن بين الإحتياجات المادية والاحتياجات المعنوية لحياه الانسان حياه متوازنة وهذا فى الواقع هو اساس الدعوة الاسلامية لنظام الحياة ومع ذلك فقد ظل المعماريون والفنانون العرب منساقين وراء التقدم المادى للغرب إلى الحد الذى أنساهم واقعهم بل وتراثهم الحضارى .

وكان لابد من تحليل مقومات البيئة الحضارية للمدينة الأسلامية بشقيها الطبيعى والثقافى أو بمعنى آخر بشقيها الثابت والمتغير.

وما يرتبط بكل منهما من عناصر ومؤثرات ، ومدى التغيرات التى تطرأ على هذه المقومات حتى يمكن قياس التغيير الحضارى الذى تتأثر به المدن الأسلامية ، ومن ثم إيضاح الاستمرار الحضارى الذى عاشته وتعيشه فى الوقت الحاضر ومدى إرتباط ذلك بمستقبلها .

ويدخل البحث بعد ذلك فى صلب الموضوع للبحث عن السبيل إلى إحياء القيم الحضارية فى تخطيط المدينة الأسلامية ، سواء أكان ذلك فى المحافظة على التراث الحضارى للعمارة التاريخية أو فى إظهار القيم الحضارية فى المناطق المتبقية حالياً – أو فى تخطيط المناطق المتدهورة من المدن الأسلامية أو فى إظهار القيم الحضارية فى تخطيط المناطق الجديدة من هذه المدن ، وعلى ضوء هذه الأتجاهات الأربعة يمكن وضع النظم و الوائح التى تعطى الفكر التخطيطى والهدف الحضارى بمقدماته التطبيقية سواء على المستوى العام أو الخاص من مسئولية بناء المدن الاسلامية فليس البحث هنا عن الهدف بقدر ماهو عن الوسائل التى تحققه وأساس الدعوة هو الرجوع إلى تعاليم الدين الأسلامى فى البناء السليم للفرد والمجتمع ومن ثم فى بناء بيئته الحضرية أو الريفية السليمة .

وحتى تسير الدعوة إلى إحياء القيم الاسلامية فى التخطيط والعمارة فى مساراتها الصحيحة العلمية فأنه لابد من إيجاد كيان تنظيمى لدعمها ورعايتها فللجامعات دورها التعليمى الذى لا تستطيع التحرك خارجه فى نشر هذه الدعوة وإيصالها إلى المسئولين والمواطنين معا ، ثم هناك الجمعيات الثقافية والمعمارية والفنية التى تستطيع أن تقوم بدور إعلامى فى هذا المجال ولكن تبقى الحاجة ماسة إلى كيان تنظيمى ثابت له مقوماته العلمية والعملية التى يمكن أن تدعم بها هذه الدعوة وترعاها .

وإذا كنا نرى فى الوقت الحاضر ظهور مؤسسات تعمل فى هذا الأتجاه مثل مؤسسة جائزة أغاخان للعمارة التى أقامت لها سكرتارية خاصة فى فيلادلفيا فى الولايات المتحدة للعمل على أحياء التراث الثقافى فى العمارة الاسلامية المعاصرة سواء عن طريق البحوث أو الندوات أو الجوائز المعمارية....، فإنه من الأجدى أن تقوم أحد المؤسسات الخيرية فى المملكة العربية السعودية بمثل هذا الدور بل ربما بأكثر منه تأثيراً وإلا يقتصر هذا الدور على إحياء التراث الثقافى للعمارة الأسلامية فقط بل على توجيه التخطيط العمرانى فى العالم الاسلامى وجهته التى تتناسب مع هذا التراث وفى ضوء المتطلبات التكنولوجية الحديثة .

ومن ناحية أخرى ربما يكون من الأجدى أن تبدأ الدعوة من مركز علمى ينشأ فى أحدى الجامعات بالمملكة العربية السعودية بتولى تنظيم هذه الدعوة ودعمها ورعايتها على أن تتبعه مراكز فرعية له فى مختلف الدول الاسلامية كل يعمل فى نطاق بيئته المحلية على أن تلتقى النتائج والدراسات سنوياً فى مؤتمرات إسلامية تجتمع أثناء موسم الحج تأكيداً للمحتوى الشامل للدين الأسلامى لكل أوجه الحياة.

" وقل أعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون "

دكتور عبد الباقى محمد إبراهيم

استاذ تخطيط المدن بجامعة عين شمس

وكبير خبراء الأمم المتحدة للتخطيط العمرانى

1- مقدمة :

تطور الفكر لأحياء التراث الحضارى :

كثيراً ما ترددت فكرة إحياء التراث الحضارى فى مختلف الدول وعلى فترات متقاربة من التاريخ الحديث وذلك فى محاولة لموازنة الأحتياجات المادية بالأحتياجات العاطفية لحياة السكان ، وقد ظهر هذا الاتجاه واضحاً بعد ظهور الثورة الصناعية وعندما أخذت الأله تلعب دورها الكبير فى توجيه الحياة اليومية للسكان ، ومع الزيادة المضطردة فى معدل التقدم لتكنولوجى بعد الثورة الصناعية لم يجد الأنسان خاصة فى الدول النامية عنده القدره الكافية على موائمة هذا المعدل بمعدلات تفاعله الأجتماعى مع التطور التكنولوجى السريع ومن ثم على موازنة أحتياجاته المادية بإحتياجاته المعنوية ، ففى عام 1945 إتخذت جماعة المؤتمر الدولى للعمارة المعاصرة فى جنيف قراراً يهدف إلى ضرورة قيام العمارة المعاصرة وتخطيط المدن بتوفير الجوانب المعنوية والروحية والعاطفية للانسان ، وقد جاءت هذه التوصية فى الوقت الذى كانت فيه العمارة الغربية توجه أساساً لخدمة الأحتياجات المادية السريعة للانسان بعد ظهور حركة التصنيع السريع وبرامج التنمية الأقتصادية فى الدول الغربية قبل الحرب العالمية الثانية معتمدة فى ذلك على ماتوفره لها مستعمراتها فى الشرق من مصادر للمواد الخام أو أسواقاً واسعة لتسويق منتجاتها التى كانت تحمل معها المقومات الحضارية الغربية . الامر الذى قلب المعاير الحضارية للدول المستعمرة وتركها عاجزة عن ربط قديمها بحديثها أو عن ممارسة التطور المتوازن أقتصادياً وأجتماعياً .

وأنعكس ذلك بالتبعية على الكيانات الإجتماعية للسكان ومن ثم على الكيانات الطبيعية لمدنهم وعمارتهم المعاصرة ، وهكذا أخذت المظاهر العالمية فى التخطيط والعمارة أو بالأحرى المظاهر الغربية فى التخطيط والعمارة تترك آثارها بسرعة فى مختلف أمصار الأرض دون أن تجد لديها الوقت الكافى لتنمو نموها الطبيعي الذى ترتبط فيه بالبيئات الثقافية والبيئات الطبيعية لهذه الامصار .

ومع استمرار الفارق الحضارى بين الدول المتقدمة والدول النامية لم تجد المدينة فى الدول النامية فرصة لأن تمد جذورها وتنمو فى بيئتها الطبيعية أو فى بيئتها الثقافية بل استمرت أجيالاً طويلة من الزمن تنمو فى بيئة صناعية غريبة عنها ، والأمثلة على ذلك كثيرة فى الدول العربية والبترولية منها بصفة خاصة ، ولم تبق إلا بعض أجزاء المدن التاريخية كما فى المغرب وتونس والقاهرة تشير إلى الماضى الحضارى لهذه المدن .

وإذا كانت القلة القليلة من المفكرين فى هذه الدول تحاول أن تضع أصابعها على بداية الخيوط لهذه الظاهرة التى كادت تقضى على المقومات الحضارية فى الدول النامية إلا أن مواد الشعوب فى هذه الدول لا تزال تتأثر بالحضارات الغربية عنها ، ومن هنا كانت ضخامة الدور الذى يضطلع به هؤلاء المفكرون فى سبيل ربط شعوبهم بمقومات تراثهم الحضارى وفى مقدمة هؤلاء مخططو المدن والمعماريون الذين يرسمون البيئة الطبيعية لحضارة شعوبهم ، زد على ذلك أن سواد الشعوب فى الدول النامية تهتم فى المقام الأول بقوت يومها قبل غيرها لاهثة وراء الأنجازات التكنولوجية للدول المتقدمة ومرتبطة بزيولها أقتصادياً وسياسياً فاقدة بذلك مقوماتها الحضارية .

وتحاول هذه الدراسة أن تكون محاولة لربط المدينة العربية بتراثها الحضارى ليس من ناحية الفلسفية فقط بل أيضاً من النواحى التطبيقية والتقنية أو التشريعية التى تضمن لها البقاء والأستمرار ، وهناك مفهوم لابد من إيضاحه فى هذا الشأن وهو أن المحافظة على المبانى التاريخية ذات القيمة الحضرية الخاصة لها وسائل تختلف عن وسائل وأسس المحافظة على القيم الحضارية للعمارة العربية مع تكاملها المستمر مع المتغيرات العصرية .

1- المقومات الحضارية للمدينة :

من الطبيعى أن تستمد المدينة تراثها الحضارى من خلال البيئة الحضارية التى تنموفيها ، وتنقسم البيئة الحضارية إلى قسمين : البيئة الثقافية : وهى تتغير على مر العصور ، والبيئة الطبيعية : وهى ثابته مع الزمن وتكاد لا تختلف من عهد إلى آخر ، وهكذا تتطور المدينة بين مؤثرين أساساين أحدهما متغير والأخر يكاد يكون ثابتاً ، الأمر الذى يستدعى تحليل العناصر المكونة لهذين المؤثرين أو بمعنى آخر تحليل العناصر المكونة لكل من البيئة الثقافية والبيئة الطبيعية التى تنو فيها المدينة .

مقومات البيئة الثقافية للمدينة

تضم مقومات البيئة الثقافية التى تتطور فيها المدينة العناصر المتكاملة التالية :-

1- الخلفية التاريخية للمدينة :

من خلال الخلفية التاريخية للشعب يمكن إدارك الظروف الحضارية التى عاشتها المدينة فى مراحل تاريخها الطويل ومدى تأثيرها بالحضارات المحلية أو الحضارات الواردة عليها وما تركته كل منها من رواسب تغلغلت فى شخصية الشعب وكيان المدينة ، وما يهم المخطط هنا هو تقدير مدى إرتباط الشعوب بمدنهم عاطفياً وطبيعياً ، ففى المدن الفرعونية والإغريقية والرومانية القديمة أمثلة ناطقة عن مدى أنعكاس شخصية سكانها على التكوين الطبيعى لهذه المدن ،فإرتباط سكان المدينة الفرعونية بما بعد الحياة الدنيا ظهر فى معابدهم وقبورهم لمدن الأخرة بخلاف مدن الحياة الدنيا ، كما أن ديموقراطية الحكم والمساواة فى عصر الأغريق ظهرت فى التقسيمات المتساوية فى المدن الأغريقية بالرغم من تضاريسها الجبلية المتغيرة وتقديس الشعب للنظام والقانون عند الرومان ظهر فى الوحدات القياسية التى شكلت المدن الرومانية ، وفى مدن العصور الوسطى بأوروبا أمثلة واضحة عن مدى الإرتباط العاطفى بين الشعب والمدينة ، فالعلاقات الإنسانية القوية بين السكان أظهرت فى هذه المدن أمثلة حية فى العلاقات الحسية بين المبانى والفراغات التى تتكون منها المدينة ، وفى مدينة المنصور فى بغددا القديمة نجد مثلاً مدى وضوح مركزية الحكم وتركيزه فى يد الحاكم مع ظهور الحرية المحدودة فى التخطيطات المحلية لكل حى من أحياء المدينة ، كما أوضحت ظاهرة إرتباط السكان بمدنهم فى مدينة مثل القاهرة ، فمنذ الفتح الإسلامى حتى قاهرة الفاطميين كان كل والى أو حاكم يتولى الخلافة فى مصر يبنى مدينته الجديدة داخل الاسوار الدفاعية ثم ينشأ مسجده فى وسط المدينة لتصدر منه أحكام الإسلام وتعاليمه ، فنشأت العواصم الإسلامية فى مصر منفصلة بعضها عن البعض الأخر مما أفقدها صفة الأستمرار والنمو العضوى الطبيعى ، فعلى أنقاض مدينة كانت تقام مدينة أخرى وبجوار مدينة كانت تقوم الأخرى وليس للشعب فى ذلك يد أو توجيه اللهم إلا المشاركة فى التشييد ، ومع تعرض المدينة العربية فى مصر بعد ذلك إلى الفتوحات العثمانية والفرنسية والبريطانية إنفصل الحاكم عن

المحكوم وإنفصل نتيجة لذلك الشعب عن أمور مدنه وإنفصلت مجموعاته فى أحياء مغلقة وحتى بعد أن فتحت البوابات أماماهم استمرت ظاهرة الإنفصال العاطفى بين السكان والمدينة وهذه من أهم المشاكل الأنسانية التى تواجهها المدينة العربية فى مصر بل وفى كثير من البلاد العربية الأخرى ، ولم تعد المشكلة أمام المخطط العربى هى توجيه نمو المدينة فى الطريق السليم فقط بل أصبحت المشكلة الأساسية أمامه هى تهيئة الظروف الأجتماعية والطبيعية التى تساعد على ارتباط السكان عاطفياً بمدنهم حتى يمكن لمخططاتها المستقبلة أن تتفاعل معهم وتنمو نموها العضوى السليم الأمر الذى يدعو إلى ضرورة دعوة المواطنين بمستوياتهم الثقافية المختلفة إلى الإشتراك بصورة أو بأخرى فى نشاط التخطيط العمرانى لمدنهم.

ومن خلال الخلفية التاريخية للمدن يمكن التعرف على الفترات الحضارية الهامة التى غرست جذورها القوية فى مقومات المدينة وحياة سكانها ، وم ثم يمكن تحليل هذه المقومات وإستخلاص الأساليب التى يمكن بها ربط التراث الحضارى لهذه المدن بتخطيطها وعمارتها المعاصرة ، وهذا هو أحد أركان هذه الدراسة حيث ركز البحث على أقوى الفترات الحضارية التى مرت بها المدينة العربية وهى فترة العصر الأسلامى التى غرست جذورها الحضارية ليس فقط فى الكيان الطبيعى أو التخطيطى والمعمارى للمدينة ولكن قبل ذلك فى جزء من الكيان الثقافى والأجتماعى لسكانها والذى استمر بعد ذلك بالرغم مما تعرضت له هذه المدن من مؤثرات وحضارات غريبة عنها أضعفت تكوينها العضوى وأفقدتها شخصيتها وأصالتها إلى حد كبير قد تعجز الجهود المخلصة عن معالجتها إلا من خلال بعث جديد للروح والمبادىء الأسلامية التى تنظم الحياة اليومية للسكان ومن ثم تنظيم الهيكل العمرانى الذى يعيشون فيه .

2- التطور العلمى التكنولوجى :

تتطور المنجزات العلمية والتكنولوجية التى توفر الإحتياجات المادية للانسان بمعدلات فائقة لا تكاد تدع للإنسان فرصة لموازنتها بإحتياجاته المعنوية والعاطفية وهذه من أبرز مقومات الحضارة الغربية التى تكاد تجرف أمامها التيارات الحضارية الأخرى ، والنواحى العلمية والتكنولوجية كذلك تؤثر على نسبة كبيرة من الوقت الذى يحياه الأنسان داخل مسكنه أو فى مقر عمله أو فى مكان ترفيهه وفى الوقت نفسه على الحياة الخارجية للانسان وسلوكه فى حركته وتنقله بين سكنه ومقر عمله ومراكز خدماته المختلفة ، ولم تدع له غير قليل من الوقت يرجع فيه إلى طبيعته وإنسانيته من هنا جاءت الدعوة إلى ضرورة موازنة الماديات بالمعنويات فى حياة الأنسان وسلوكه الأمر الذى يدعو إليه الإسلام دائماً .

ولما كان التطور العلمى والتكنولوجى يسير بقوة كبيرة لايمكن مقاومتها بالمقومات الأنسانية والعاطفية للانسان فإن الأمر يستوجب فصل مسار التقدم التكنولوجى عن مجال المقومات الأنسانية والعاطفية للانسان وذلك فى محاولة لتوفير بعض التوازن بين المسارين فى حياة الأنسان وحركته فى المدينة ، فإذا كان أثر التطور العلمى والتكنولوجى يظهر فى الحركة الآلية لوسائل المواصلات كما أن أثر المقومات الأنسانية يظهر فى الحركة الطبيعية للانسان فإن الأمر يتطلب الفصل بين الحركتين وإذا كان للحركة الألية مقياس متغير فإن الحركة الطبيعية للانسان مقياس يكاد يكون ثابتاً ، وكلا المقياسين لابد وأن يتقابلا فى التكوين الطبيعى للمدينة ، وهذا أول ما يواجهه المخطط من تحديات فى التصميم الحضرى للمدينة التى نشأت فى الاصل على اساس المقياس الطبيعى للحركة الطبيعية للإنسان وهذا ما تحاول هذه الدراسة معالجته فى المدينة المعاصرة ، أما التقدم العلمى والتكنولوجى فى البناء فيظهر فى مواد وعناصر الإنشاءات ونظرياتها

المتطورة وهذه أهم المشاكل التى يواجهها المعمارى فى محاولته لربط التراث الحضارى بالتقدم العلمى فى العمارة المعاصرة والتى تشكل الحيز الفراغى للمدن .

3- المستوى المعيشى للانسان :

يرتبط التطور العلمى والتكنولوجى من ناحية أخرى بالمستوى المعيشى للإنسان أى بمستوى ثقافته و مستوى دخله معاً ، الأمر الذى يؤثر على متطلباته المعيشية التى يوفرها له العلم والتكنولوجيا فى مكان عمله أو سكنه أو سبل أنتقاله والتى تنعكس جميعها على البيئة العمرانية للمدينة ، ومن هنا تختلف الصورة العمرانية للمدينة فى الدول المتقدمة عنها فى الدول النامية ، كما تختلف أجزاء المدينة التى تتمتع بمستوى أعلى من الدخول والثقافة عنها فى الأجزاء الأقل مستوى ولذلك نجد أن إرتفاع مستوى الدخل فى الدول النامية لا يعنى إرتفاع المستوى الحضارى إلا إذا كان مرتبطاً بإرتفاع فى المستوى الثقافى .

وإذا كانت المستويات الثقافية للانسان تتفاوت فى المجتمعات النامية فهى تكاد تكون متقاربة فى المجتمعات المتقدمة الذى يصبح مستوى الدخل فيها هو أساس المقارنة للمستوى المعيشى للأنسان ، ويختلف الدخل القومى أو الثروة القومية من مجتمع لأخر تبعاً لإمكانياته الإقتصادية كما يختلف معدل تطورها من مجتمع لأخر تبعاً لاختلاف معدل تطورهما العلمى والتكنولوجى ، الأمر الذى يضع الدول النامية ومنها الدول العربية تحت الضغط الدائم لمحاولة ملاحقة التقدم التكنولوجى للدول المتقدمة بهدف الأرتفاع بالمستوى المعيشى لمواطنيهم مما لايدع لها مجالاً لملاحقة التطور الإجتماعى بالطفرات العلمية ، وبذلك يغلب ميزان الماديات على ميزان القيم الحضارية التى بدأت تتلاشى فى كثير من الأحياء الحديثة للمدن العربية والرغبة لأعادة تطويرها تكون متأخرة إلا بمحاولة الإصلاح وليس بهدف التغيير .

ونظرة إلى المتطلبات المعيشية للعائلة العربية نجد بعضها لا يزال يرتبط بالقيم المتوارثة وإن كان يحتويها حيز من العمارة الغربية ، وبعضها الأخر يرتبط بقيم مستوردة من الغرب فى فترة من الزمن تختلف اقتصادياً وإجتماعياً عن الفترة المعاصرة التى تتطلب حيزاً أصغر من المسطح السكنى .

ونظرة أخرى إلى المتطلبات المعيشية للعائلة العربية خارج السكن نجدها لا تزال ترتبط بالقيم الحضارية والإجتماعية المتورثة وإن كان يحتويها حيز من التصميم الحضرى الغربى ، وتدريجياً تتحول هذه المتطلبات لتتناسب مع الحيز الحضرى التى تمارس فيه ويفقد المجتمع بذلك قيمه الحضارية التى إرتبط بها سنوات طويلة ، وهذه إحدى نتائج الغزو الحضرى الغربى على القيم الحضارية للمجتمع العربى والأسلامى ، ليس فقط فى الكيان العمرانى للمستوطنات البشرية التى يعيش فيها ولكن أيضاً فى عاداته وتقاليده ومن ثم فى العلاقات الأنسانية التى تربط أفراده وجماعاته الأمر الذى يستوجب صحوة عارمة لأحياء القيم الاسلامية عقيدة وممارسة يومية بهدف بناء الأنسان الفاضل حتى يسهل بناء العمران الذى يعكس هذه القيم .

4- العلاقات الأنسانية :

وتظهر العلاقات الأنسانية بين الجماعات وبين الأفراد فى المجتمع الواحد فى مدى أرتباط السكان بالأنشطة الجماعية فى مدى أرتباط السكان بالانشطة الجماعية التى تضمها المدينة فى مبانيها المختلفة ومنها على سبيل المثال ما يأتى :-

1- النشاط الإجتماعى : الذى يظهر فى أفراح المجتمع وأتراحه أو فى حفلاته ولقائاته اليومية أو الموسمية والتى كانت من أهم مقومات المدن القديمة بمساحاتها وميادينها العامة .

2- النشاط التجارى : الذى يظهر فى تحرك السكان فى الأسواق أو فى اسلوب المعاملات التجارية بين الأفراد والتى كانت من أهم مقومات وسط المدينة الأغريقية بمحلاتها التجارية كما كانت من مقومات المدن العربية القديمة حيث ظهرت الحانات والأسواق العامة والمتخصصة .

3- النشاط السياسى : والذى يظهر فى مدى ممارسة المجتمع للديمقراطية فى الحكم والألتزام بالقانون والنظام ورأى الجماعة وحرية التعبير فى اللقاءات السياسية والتى كانت من أهم مقومات وسط المدينة الرومانية كما كانت بعد ذلك البيعة والشورى فى الاسلام تمارس فى ساحات المساجد أو خارجها من الساحات العامة .

والعلاقات الأنسانية ترتبط من ناحية بالمقومات الإقتصادية والمادية للمجتمع كما تربط من ناحية أخرى بمقوماته الثقافية والأنسانية ، وكلاهما يتغير بتغير موارد الثروة القومية كما أن كلاهما يتأثر بالموجات الحضارية التى يتعرض لها المجتمع على مر السنين ، الامر الذى يؤكد التفاعل المستمر بين العناصر المادية والأنسانية فى بناء المجتمع وأن كان للبيئة الطبيعية والمناخية التى يعيش فيها أثرهما على التكوين البيولجى للأنسان وتنعكس كل هذه العوامل بالتبعية على السلوك العام للإنسان وإحتياجاته المعيشية فى المدينة والقرية .

والعلاقات الأنسانية من جهة أخرى تتأثر بالمقومات العلمية والتكنولوجيه للمجتمع وبمدى إرتباط الأنسان بالآلة أو انفصاله عنها ، ويتضح ذلك من ظهور التكوينات الأسرية الصغيرة والمتباعدة فى المجتمعات الصناعية وظهور التكوينات الأسرية الكبيرة المترابطة فى المجتمعات الريفية أو البدوية ، كما يظهر أثر التطور التكنولوجى كذلك على طرق الأتصال بين الناس وفى طريقة تحريك الجماهير والتأثير عليها ومن ثم على مدى ترابطهم واشتراكهم فى تسيير أمور مدنهم وقراهم ، ولما كانت المقومات العلمية أو التكنولوجية للمجتمع تتطور مع الزمن بمعدل كبير فان آثارها على العلاقات الأنسانية تأتى متأخرة وبمعدل تغيير أقل وهذا إيضاح أخر لمدى تكامل العناصر المكونة للبيئة المادية و الانسانية فى بناء المدينة .

5- التقاليد والعادات :

ويظهر سلوك المجتمعات فى التقاليد والعادات المرتبطة بها بسبب ما ترسب لديها من آثار الحضارات التى مرت بها على مر العصور ، وهذا ما يعطى هذه المجتمعات خصائص مميزة تظهر فيها الجوانب الإنسانية التى يمكن الألتجاء إليها لأبراز تراثها الحضارى ويختلف مدى إرتباط المجتمعات بالتقاليد والعادات بمدى تأثرهم بالحضارات المتعاقبة سواء منها الحضارات المحلية أو الخارجية ، كما يختلف مدى إرتباط هذه المجتمعات بالتقاليد والعادات بمدى تأثر هذه المجتمعات بالتطورات العلمية والتكنولوجية التى

سادت العالم بعد الثورة الصناعية والتى ساعدت على إيجاد نوع من الأندماج الحضارى على المستوى العالمى وإذا كان بعض العلماء يتكهنون بإكتمال هذا الأندماج فى المستقبل القريب أو البعيد إلا أن سنة الله فى خلقه قد تحول دون ذلك وتستمر شعوب الأرض وقبائلها محتفظة بكياناتها الحضارية وأن تعارفت وتعاونت.

وإذا كانت التقاليد والعادات ترتبط بما ترسب لدى المجتمعات من آثار الحضارات المتعاقبة فهى بدورها تنعكس على المراحل المتعاقبة لنمو المدينة وقد يكون إرتباط كل مرحلة بالأخرى ارتباطاً طبيعياً وعضوياً إذا ما نشأت المدينة فى إستمرارية حضارية نابعة من مقوماتها المحلية كما هو الحال فى المدينة الغربية حيث يكاد هذا الإرتباط أن يكون طبيعيا بين المراحل التى مرت فيها وقد يكون الارتباط بين مرحلة وأخرى فى نمو المدينة إرتباطاً شكلياً إذا ما نشأت المدينة فى بيئات حضارية متعاقبة عليها من الخارج كما هو الحال فى كثير من مدن الدول النامية حيث يوجد إنفصال يكاد يكون كاملاً بين المراحل المختلفة التى مرت بها المدينة على مر العصور ، يمكن من خلاله إستقراء تاريخ المدينة فى مراحلها المختلفة ، ففى القطاع العرضى لمدينة القاهرة من شرقها إلى غربها على سبيل المثال يمكن للمرء أن يستقرء تاريخ المدينة العريقة منذ الفتح الأسلامى إلى الفتح العثمانى ومن الإحتلال الفرنسى إلى الإحتلال البريطانى ليس فقط فى الكيان الطبيعى لاحياء المدينة المختلفة أو فى مبانيها ومرافقها العامة ولكن أيضاً فى حياة الفرد وتقاليده وفى مأكله وملبسه بل وفى علاقاته الأنسانية وتكويناته الأجتماعية ، وهنا يصبح التحدى أكثر قساوة بالنسبة للمخطط أو المعمارى الذى يحاول ربط المدينة بتراثها الحضارى .

6- الدين :

والدين يعتبر منبع الأحتياجات الروحية والمعنوية للانسان ، فهو بذلك يمثل ثقل التوازن بين هذه الإحتياجات والإحتياجات المادية للإنسان ، والدين الإسلامى بخلاف غيره من الأديان ينظم الأحتياجات المادية والمعيشية ويوازيها مع القيم السلوكية والروحية وذلك بهدف خلق الإنسان المتكامل والمجتمع المتكامل ومن ثم خلق المدينة المتكاملة أو الفاضلة .

لقد كانت الكنيسة فى الماضى تمثل الثقل الطبيعى فى تكوين المدينة فى العصور الوسطى فى أوروبا كما كانت تمثل فى نفس الوقت مركز الثقل أو محور الألتقاء الروحى والمعنوى لسكانها وهى بذلك توفر التوازن بين أحتياجات الأنسان الروحية واحتياجاته المادية التى تنظمها إتحادات التجار والصناع وتظهر فى مبانى المراكز التجارية حول الساحات العامة ومعها دار المدينة كمصدر للسلطات ومقر للحكم .

والمسجد فى المدينة الإسلامية كان يمثل مركز الإلتقاء الروحى والثقافى للسكان وكان ملتصقاً بكياناتهم العمرانية كما كان يمثل فى نفس الوقت مصدر السلطات حيث تتم بيعه الحكام والولاة وكان يلتصق بالمسجد فى كثير من الأحيان بعض الخدمات الصحية والأجتماعية والثقافية ،كما كان ساحة المسجد الداخلية مقراً للتجمعات التعليمية والاجتماعية ، كما كانت ملتقى للجماهير لتتلقى توجيهات الحاكم او الوالى مع المشاركة الأيجابية فى تسيير أمور مدنهم ، وإذا كانت ساحة الجامع الخارجية قد شهدت بعض النشاط التجارى إلا أن المحلات التجارية أخذت تبعد عن الساحة ممتدة على طول الشوارع التجارية التى تتلاقى عند هذه الساحة وفى نفس الأتجاه إمتدت التجمعات السكانية وأصبح الشارع التجارى يمثل العمود الفقرى للنشاط التجارى والإجتماعى للحى فى المدينة الأسلامية ، ومع تحول إرتباط المجتمع بالمسجد كمركز للنشاط العام جذب الشارع التجارى إليه أنواعاً أخرى من الانشطة الأدارية والتعليمية

والترفيهية وأصبحت وظيفة المسجد بعد ذلك قاصرة على أداء الشعائر الدينية كما أرتبط فى كثير من الاحيان بإسم منشئه وبانيه من ذوى الورع والتقوى وفقد بذلك كيانه الأول فى تخطيط المدينة ، وتخلف بذلك المجتمع عن دينه وتخلفت المدينة الاسلامية تبعاً لذلك عن كيانها الحضارى .

ويختلف ارتباط المجتمع بمراكزه الدينية والروحانية بإختلاف ارتباطهم بالماديات التى أوجدها التقدم العلمى والتكنولوجى فالمجتمعات المتحضرة تستطيع موازنة إحتياجاتها المادية بتوفير الأحتياجات المعنوية اللازمة لها ،أما المجتمعات الفنية والتى ليس لها جذور عميقة من الحضارة فتحاول البحث عن مصادر روحية جديدة لتوفير النقص الذى لديها فى الإحتياجات العاطفية والروحية وهى فى ذلك تعتمد على الجذور الحضارية لأصل الأنسان فى صورها المتعددة وأمثلة ذلك كثيرة فى المجتمع الأمريكى أو الغربى الذى طغت فيه الماديات على المعنويات .

وهكذا تصبح المراكز الدينية أحدى المقومات الأساسية لإحياء القيم الحضارية فى المدينة المعاصرة سواء أكان ذلك فى إعادة تخطيط المدينة القديمة أو فى تخطيط المدينة الحديثة ، لذلك نجد انه لأحياء القيم العمرانية الإسلامية فى المدن المعاصرة لابد من إعادة بناء القاعدة الأساسية لأحياء القيم الدينية وتأصيلها فى المجتمع حتى يمكن أن ينعكس بعد ذلك تلقائياً على التكوين العمرانى لهذه المدن .

2- مقومات البيئة الطبيعية للمدينة

تعتبر البيئة الطبيعية بمثابة الشق الثابت من البيئة العامة التى تنمو فيها المدينة وتشتمل البيئة الطبيعية على العناصر الأتية :-

1- طبيعة الارض :

تختلف طبيعة الأرض التى تنمو عليها المدينة من السهل الأخضر أو السهل الصحراوى إلى المرتفع ذو الطبيعة الجرداء أو ذو الطبيعة الخضراء اليانعة ، ولا تنعكس طبيعة الأرض فقط على الشكل العام للمدينة الذى تحدده شبكات الطرق والممرات التى تتابع تضاريس الأرض ولكنها فى نفس الوقت تنعكس على التعبير المعمارى لمواد البناء المحلية كما فى تعبير البناء بالحجر فى المدينة الأردنية أو فى تعبير البناء بالطابوق فى المدينة العراقية ، وتنعكس طبيعة الأرض كذلك على التعبير المعمارى لإتجاه الحياة فى المبانى المختلفة للمدينة سواء أكان إلى الداخل كما فى المدن الصحراوية أو فى الخارج كما فى مدن المرتفعات ذات الخضرة الدائمة ، ويظهر هذا التأثير كذلك فى أتجاه الفتحات للمبانى فتبدو صغيرة رأسية فى المبانى التى تتجه إلى الداخل وأفقية واسعه فى المبانى التى تتجه الحياة فيها إلى الخارج لتستقبل الشمس والضوء كما فى المدن الغربية ، كما تتحكم طبيعة الأرض من ناحية أخرى فى نوعية الانشاء فى المبانى وارتفاعاتها.

ولما كانت طبيعة الأرض تختلف من منطقة إلى أخرى نجد أن تشكيل المدينة وعمارتها بالتالى بإختلاف موقعها فى هذه المناطق اللهم إلا إذا تعرضت إلى التشكيلات الفنية أو القيم المعمارية الواردة من بيئات أخرى ودائماً ما يكون إرتباط المدينة بالبيئة الطبيعية إرتباطاً عضوياً معبراً عن أصالتها التى تكملها قيمها الحضارية الأخرى .

2- العوامل المناخية :

تتمثل الظروف المناخية فى درجات الحرارة والرطوبة وفى حركة الشمس وميولها وفى كميات الأمطار ومواسمها وسرعة الرياح واتجاهاتها ، وهذه عوامل ثابتة لكل أقليم توجه مبانيها ومجموعاته العمرانية . كما توحى بالمعالجات المعمارية التى تساعد على توجيه حركة الهواء أو الحماية من الشمس أو استعمال مواد البناء التى تناسب أى من هذه الظروف المناخية ، وقد تكون هذه المعالجات تلقائية نابعة من البيئة المحلية مثل التى ظهرت فى العمارة الأسلامية كما فى الأفنية وملاقف الهواء والمشربيات أو فى توجيه المداخل أو فى معالجة الفتحات أو الطرق والممرات وقد تكون المعالجات صناعية كذلك ظهرت فى كثير من البحوث التكنولوجية والدراسات العلمية التى تعالج تأثير الظروف المناخية على العمارة فى المناطق المناخية المختلفة فى العالم ، وليس هناك مجال لسردها أو تفصيلها لما كانت عناصر البيئة الطبيعية هى الشق الثابت للبيئة العامة وتميز مختلف الأقطار والأمصار وتؤثر تأثيراً مباشراً على العمارة والتخطيط فيها فهى بذلك تمثل الأساس الأول الذى يلجأ إليه المعمارى والمخطط فى رسم البيئة الطبيعية للمدينة محاولاً فى ذلك الإعتماد على المعالجات الطبيعية حتى يؤكد الشخصية المحلية للمدينة مع الإستعانة بما يوفره له التقدم العلمى والتكنولوجى من طرق للإنشاء أومواد مستحدثة للبناء تتناسب مع القدرات المالية والتنفيذية السائدة ومع ذلك فإن إستكمال الصورة التخطيطية للمدينة لابد وأن يرتبط من ناحية أخرى بالقيم الحضارية لمجتمعها حتى يخرج التخطيط معبراً بصدق عن البيئة الثقافية والطبيعية التى تعيش فيها المدينة .

3- التغيير فى المقومات الحضارية :

يعتمد التخطيط للمستقبل أساساً على معرفة معدلات التغيير فى العناصر المختلفة المكونة لكل من البيئة الثقافية أو البيئية الطبيعية للمدن ،على ضوء قياس هذه المعدلات يمكن التبصر بمستقبل هذه المدن ، ويأتى فى المقدمة معدل التغير فى المستوى المعيشى للإنسان ويأتى بعد ذلك وبالتبعية معدل التغير فى العلاقات الإنسانية بين الجماعات ثم معدل تطورهم الأجتماعى والثقافى ثم معدل التغير فى التقاليد والعادات وفوق كل ذلك إرتباط الناس بدينهم وهو ما يعكس على سلوكهم العام وطرق حياتهم ومتطلباتهم المعيشية وهى عوامل فى مجملها تؤثر تأثيراً مباشراً على تشكيل مستوطناتهم البشرية.

ومن ناحية أخرى نجد أن معدلات التغير فى عناصر البيئة الطبيعية التى تنمو فيها المدن تكاد تكون منعدمة بالنسبة للظروف الطبيعية والمناخية الثابتة وأن كانت هذه المعدلات تتغير قليلاً بالنسبة لإستعمالات مواد البناء الطبيعية المتوفرة ويزيد معدل هذا التغير بصورة أكبر بالنسبة لمواد البناء الصناعية التى ترتبط بالتقدم العلمى والتكنولوجى للمجتمع .

ومع التطور الطبيعى او العضوى للمدن على مر العصور دائماً ما نجد أن هناك خيطاً واضحاً يربط بين العناصر المكونة للبيئة الثقافية والبيئية الطبيعية وهذا هو الخيط الواضح للبيئة الحضارية التى تعيش فيها هذه المدن اللهم إذا تعرضت هذه المدن إلى صدمات قوية وضربات قاصمة فى فترات التاريخ المختلفة قد تقطع هذا الخيط فترات محدودة من الزمن تطول أو تقصر تبعاً لقوة إرتباط السكان بمدنهم ومقاومتهم

للحضارات الغربية عنها ، وهكذا قد تطول فترة إلتئام هذا الخيط أو تقصر تبعاً لعمق التراث الحضارى عند سكان هذه المدن .

الأستمرار الحضارى فى العالم العربى

نجد فى التحليل السابق للبيئة التى تعيش فيها المدينة مدخلاً علميا للبحث عن ربط التراث الحضارى بتخطيط المدن العربية المعاصرة وعمارتها الحديثة ، وقد جاء هذا التحليل مسبقاً لمجريات البحث حتى تكون عناصر ماثلة أمام كل مرحلة من مراحل الدراسة وذلك حتى تتأكد النظرة المتكاملة كأهم مقومات الدراسات التخطيطة .

وإذا رجعنا إلى جذور الحضارات المختلفة للمنطقة العربية وجدنا أمامنا حضارتين رئيسيتين ظهرتا على ضفاف نهرى الدجلة والفرات فى الشرق ونهر النيل فى مصر ، فقد أشرقت الحضارة فى منطقة مابين النهرين منذ أكثر من 5000 عاماً فى سومر وشهدت المنطقة أول ساكنى الحضر فى التاريخ فمن حضارة الكليين منذ 4000 عاماً قبل الميلاد واستمرت أكثر من 2700 عاماً إلى حضارة الأشوريين منذ 1275 قبل الميلاد واستمرت أكثر من 700 عاماً ثم الحضارة الفارسية منذ 538 قبل الميلاد واستمرت حوالى 600 عاماً إلى أن ظهرت الحضارة الإسلامية فى عهد الأمويين منذ عام 611 حتى عام 755 وإزدهرت هذه الحضارة فى عصر العباسين من عام 750 وإستمرت زهاء 500 عاماً.

وعلى ضفاف النيل ظهرت الحضارة الفرعونية منذ أكثر من 5000 عاماً وامتدت جذورها العريقة بفنونها وعلومها إلى أن أتصلت بالحضارة الأغريقية ثم الحضارة الرومانية فى الغرب وتركت بها كثيراً من مقوماتها وقد تعرضت هذه الحضارة فى نهايتها إلى غزو الهكسوس الذى إستمر وقتاً ليس بالقصير إندثرت فيها حضارة النيل وتعرضت المنطقة إلى الحضارات الأغريقية ثم الرومانية التى أتخذتا من الأسكندرية عاصمة لها ، إلى أن دخلت الحضارة الأسلامية أرض الكنانة وبنى عمرو بن العاص مدينته الإسلامية الأولى فى الفسطاط عام 642 ثم مدينة العسكر التى بناها العباسيون عام 751 م شمال الفسطاط ثم جاء أحمد بن طولون ليبنى القطائع ومسجده الشهير عام 810م شمال العسكر ثم جاء جوهر الصقلى ليبنى القاهرة فى يوليو عام 964 شمال القطائع إلى أن جاء حكم المماليك وأنتهى الحكم العثمانى .

وبالرغم من ظهور الحضارة الأسلامية فى كل من منطقة ما بين النهرين والنيل وما تركته فى شعوب المنطقة العربية بأسرها من آثار عميقة سواء فى الدين واللغة أو فى التقاليد والعادات وفى المتطلبات المعيشية ومن ثم تخطيط المدن وعمارتها ، إلا أن الحضارتين القديمتين إستمرارهما الحضارى فى بعض جوانب الحياة فى كلا المنطقتين كما إستمرت عناصر البيئة الطبيعية لكلا المنطقتين تؤثر على العمارة القديمة فى كل منهما ثم إستمرت نفس هذه العناصر تؤثر على العمارة الأسلامية فيما بعد ، ومع ذلك فقد أختلفت مخططات المدن فى كل من الحضارتين القديمتين عنها فى الحضارة الإسلامية وذلك نظراً للتطورات الجذرية فى العلاقات الإنسانية وفى القيم الحضارية التى غرستها الحضارة الأسلامية فى شعوب هذه المنطقة.

وكان للبيئة الثقافية آثارها التى أنعكست على التكوينات العمرانية للمدن فى ذلك العصر وظهر ذلك فى سيطرة الحكام وإنفصالهم عن الشعوب مع أحساساهم بعدم الأمان الداخلى فأقيمت الحوائط الدفاعية السميكة حول القصور كما أقيمت نفس العناصر الدفاعية حول المدن لعدم الأمان الخارجى ، ومن ناحية

أخرى ظهرت الخطوط المستقيمة المتعامدة فى تخطيط المدينة كأثر من آثار السيطرة والتسلط على المدينة وسكانها كظاهرة من مظاهر الحكم فى هذه الأزمنة .

نحو إحياء القيم الحضارية فى تخطيط المدينة الأسلامية

يمكن إحياء القيم الحضارية فى تخطيط المدينة العربية المعاصرة بالأساليب الثلاثة التالية :

1- الأسلوب الأول ويرتبط بإظهار التراث الحضارى للعمارة التاريخية والمحافظة عليها سواء أكانت فى مبانى منفصلة أو فى مجموعات من هذه المبانى ، ويشارك فى هذه العملية إدارات الآثار مع إدارات تخطيط المدن .

2- الأسلوب الثانى ويرتبط بمحاولة إخضاع المناطق القائمة فى المدن للقيم الحضارية للتخطيط والعمارة الأسلامية ، وهذا الدور يعتبر من مسئولية المجالس البلدية لما لها من قوة تنظيمية وتنفيذية .

3- الأسلوب الثالث ويرتبط بمحاولة تخطيط وتصميم المناطق الجديدة على أساس تطبيق القيم الحضارية للتخطيط والعمارة مع الأخذ بالأعتبار المنجزات التكنولوجية الحديثة والمتطلبات المعيشية المتطورة والتى لا تتعارض مع القيم الحضارية للمجتمع الإسلامى .

ولكل من هذه الأساليب طبيعة خاصة فى بحثها وأن كانت فى النهاية تتداخل وتتكامل فى رسم الصورة العامة للمدينة العربية المعاصرة .

المحافظة على التراث الحضارى للعمارة التاريخية :

يتبع فى هذا الأتجاه إسلوبان متضاربان : الأتجاه الأول فى تفريغ المناطق المحيطة بالمبنى التاريخى لإظهاره منفصلاً كأثر من آثار الماضى دون آرتباط كبير بالتكوينات التخطيطية أو المعمارية المحيطة به ، وينقسم الفكر المعمارى أو التخطيطى هنا إما إلى إيجاد نوع من التباين بين العمارة القديمة للمبنى بتشكيلاته الحرة ومواده الطبيعية والعمارة المعاصرة بتشكيلاتها المنتظمة وموادها المصنعة أو إيجاد نوع من التجانس بين العمارة القديمة للمبنى والعمارة المعاصرة التى تحيط به وتلتزم بالقيم الحضارية مع تطبيق أحدث الأساليب التكنولوجية حتى تساير التطور المستمر فى الحياة المعاصرة ، وفى هذه الحالة تصبح العمارة المعاصرة المحيطة بالمبنى إمتداد للعمارة القديمة ، وهنا قد ينزلق الفكر المعمارى إلى أسلوب تبسيط العمارة القديمة وخلطها ببعض العناصر المعمارية الحديثة أو إضافة بعض الزخارف القديمة عليها للوصول إلى هذه دون وعى حقيقى وعميق بالقيم الحضارية للعمارة العريقة .

ويتجه الأسلوب الآخر للمحافظة على التراث الحضارى للعمارة التاريخية إلى إعتبار المبنى الأثرى القديم ممثلاً لفترة تاريخية معينة من تاريخ المدينة لا يمكن فصله عن الفترات اللاحقة وفى هذه الحالة يلتزم المخطط بوضع المبنى الأثرى فى وضعه الأساسى من حيث علاقاته الحسية بالمبانى والفراغات المحيطة به حتى تظهر قيمته التشكيلية وإرتباطه بالمقياس الأنسانى الذى لازمه منذ أنشائه ، ويستلزم هذا الأسلوب دراسة واعية لتخطيط وتصميم المبانى المحيطة بالمبنى الأثرى أو الملاصقة له ، وتشييد المبانى الجديدة حوله ليس بنفس الأسلوب القديم ولكن بما يتطلبه العصر من أساليب علمية وتكنولوجية فى البناء وما تتطلبه الحياة المعاصرة من احتياجات مادية ومعنوية تأكيداً لإستمرار الحياة فى أعصاب المدينة دون أى أنفصال قد يقطع الإستمرار الحضارى فيها ، وذلك مع ضرورة إيجاد التوازن المستمر بين الإحتياجات المادية والإحتياجات

العاطفية فى البيئة العمرانية للمجتمع كما تحث تعاليم الدين الأسلامى الحنيف على إيجاد نفس التوازن فى حياة المجتمع نفسه .

إن المحافظة على التراث الحضارى للعمارة التاريخية فى المدينة القديمة يتطلب كذلك التفاعل مع المنجزات التكنولوجية المتمثلة فى وسائل النقل وطرق المواصلات الآلية الأمر الذى يستوجب فصل حركة الأنسان عن حركة السيارة كلما كان ذلك ممكناً على أن تخدم السيارة المناطق القديمة من المدينة فى أضيق الحدود دون إيجاد فرصة للمرور العابر ، أما حركة الأنسان فى المدينة القديمة فيرتبط بالمقياس الأنسانى لفراغ الشارع والذى تحدده أرتفاعات المبانى ، الأمر الذى يستدعى تحديد إرتفاعات الأدوار فى المبانى الجديدة وربطها بإرتفاعات المبانى القديمة القائمة ، وهكذا تتحدد لكل منطقة من المدينة القديمة قوانينها التنظيمية والخاصة التى تضمن ربط القيم الحضارية للعمارة التاريخية بالعمارة المعاصرة فيها سواء بالنسبة للتشكيلات الخارجية أو الألوان أو بتنسيق المواقع المحيطة بها .

وللمدن القديمة القائمة إعتبارات خاصة من الناحية الإجتماعية إذ كثيرا ما تضم المستويات المعيشية الدنيا من المجتمع بعد هجرة سكانها الأصليون إلى الضواحى وهذه الظاهرة كثيراً ما تقف حجر عثره فى سبيل وصول هذه المناطق إلى المستوى الإنسانى اللائق الأمر الذى يقتضى نشر التوعية المعيشية لسكان هذه الأحياء جنباً إلى جنب مع عمليات التخطيط وتحسين البيئة والمحافظة عليها وذلك حتى لا ينفصل بناء التشكيل الطبيعى للمدن عن بناء الأنسان فيها خاصة فى تلك المناطق التى تعكس أكثر من غيرها التراث الحضارى والقيم المعمارية الأصيلة .

إظهار القيم الحضارية فى المناطق المبنية :

تمثل المناطق المبنية حول الأحياء التاريخية الجزء الأكبر من الكيان الطبيعى للمدينة إذ أقيمت على مراحل متعاقبة وفى ظروف حضارية مختلفة إلى أن إتخذت وضعها القائم بما فيه من نقص المرافق أو مشاكل تخطيطة وكثيراً ما يعجز التخطيط الحديث عن تحقيق أهدافه فى هذه المناطق المبنية فيلجأ إلى المناطق غير الصالحة منها ليقيم على أنقاضها مناطق حديثة ، وإن كانت هذه المناطق الحديثة تتحرك تبعاً لمخططات مرحلية إلا أنها فى النهاية تمثل عملاً جديداً من أساسه شأنها فى ذلك شأن المناطق الجديدة عند أطراف المدينة ويبقى الجزء القائم من المدينة جامداً أمام أى تخطيط جديد وأن كان يدخل ضمن المراحل المستقبلية للتخطيط العام للمدينة ، فهو بذلك يبقى أجيالا طويلة من الزمن دون أى معالجات تخطيطية تذكر اللهم إلا ما تتعرض له هذه المناطق من عمليات توسعة للشوارع أو إقامة المبانى الحديثة فى الأراضى الخالية منها ، من هنا كان البحث عن أسلوب إظهار التراث الحضارى فى المناطق المبنية من المدينة حول الجزء القديم منها عملاً شاقاً أمام المخطط ليس فقط من الناحية النظرية ولكن أيضاً من الناحية التنفيذية ، فالمعالجة التخطيطية لمثل هذه المناطق تمس سكانها قبل أن تمس مبانيها ، ويمكن أن تكون المعالجة التخطيطية لهذه المناطق بعد ذلك بمثابة عملية إصلاح للبيئة الحضارية فيها أكثر منها تخطيطاً شاملاً بمعناه المعروف .

وقد تبدأ عملية إصلاح البيئة الحضارية للمناطق المبنية من المدينة بهدف إحياء القيم الحضارية فيها فى الأتجاهين التالين :-

أ) **نقل حركة المرور من داخل المناطق إلى خارجها :**

وهذا الأتجاه يحاول بقدر الإمكان نقل حركة السيارات من الشوارع الرئيسية التى أصبحت تكون شرايين الخدمات فى الأحياء القديمة القائمة إلى خارجها وذلك لفصل حركة السيارة فيها عن حركة الإنسان ، وتخصيص هذه الشرايين بعد ذلك للخدمات الداخلية للأحياء السكنية بعد تحويل المرور السريع منها إلى خارج كل منطقة أو حى ، وهكذا تصبح عملية توسعة الشوارع الرئيسية عملية غير إنسانية بعد أن تجمعت على جوانبها بمرور الزمن مختلف الأنشطة الجماعية للسكان وأصبحت بذلك تمثل الشرايين الطولية للأحياء السكنية .

إن عمليات التوسعة لمثل هذه الشوارع بهدف تيسير سريان مرور السيارات فيها تساعد على فقدان الحياة فى هذه الشرايين خاصة إذا علمنا أن عمليات التوسعة تنفذ على مدى فترات زمنية متباعدة كلما زادت كثافات المرور فيها ، ذلك بالأضافة إلى التكلفة الباهظة لنزع الملكيات للمبانى والأراضى على جوانب هذه الطرق الرئيسية خاصة مع الأرتفاع المستمر فى أسعار هذه الأراضى .

ولما كانت الشوارع الرئيسية التى تتركز على جوانبها مختلف الأنشطة الجماعية للأحياء السكنية تعتبر بمثابة أعصاب الحياة بالنسبة لهذه الأحياء فإن الأمر يستدعى ضرورة البحث عن مسارات أخرى جديدة لوسائل الأنتقال السريعة التى تمر فيها ، وهنا قد لا يجد المخطط بدائل أخرى لنقل هذه الحركة إلى الشرايين التى تحيط بالأحياء السكنية إذ أن معظم الأحياء السكنية فى المدن العربية لا تفصلها شوارع رئيسية وهى وأن إنفصلت إجتماعياً فهى ملتحمة طبيعياً ، وإذا علمنا أن التخطيط الحديث يحاول فصل الأحياء السكنية القائمة بطرق للمواصلات السريعة كجزء من الشبكة الرئيسية لمواصلات المدينة فأن الأمر يستدعى شق مثل هذه الطرق خلال المناطق القديمة المبنية حيث تلتحم الأحياء القائمة وذلك مع محاولة توسعة أى شوارع فرعية قد توجد عند خط ألتحام هذه الأحياء بعضها ببعض إذا سمحت الظروف بذلك ، وهكذا يمكن تفادى الأسلوب القائم فى توسعة الشوارع الرئيسية التى تمثل شرايين الحياة فى الأحياء السكنية فى المناطق القائمة .

وبالدراسة العلمية لهذا الأتجاه تتضح الحقائق الأتية :-

1- إن قيمة الأرض على جوانب الشرايين الرئيسية التى تخترق الأحياء السكنية القائمة كثيراً ما تكون أضعاف قيمة الأراضى فى الأماكن التى تلتحم عندها الأحياء السكنية ، وعلى ذلك فتكاليف نزع الملكية على جانبى الشرايين الرئيسية للأحياء السكنية القائمة تفوق تكاليف نزع الملكية اللازمة لفصل الأحياء بشرايين جديدة للمواصلات السريعة .

2- إن حالة المبانى على جوانب الشرايين الرئيسية التى تمر فى قلب الأحياء السكنية دائماً ما تكون أحسن حالاً وأعلى ثمناً من المبانى القائمة عند خط الألتحام الأحياء الأمر الذى يزيد من العبء على الإقتصاد القومى عامة عند توسعة الشرايين الرئيسية الحالية للأحياء السكنية .

3- نظراً للأتساع الذى طرأ على الشرايين الرئيسية بأواسط الأحياء فى الماضى دون غيرها من الشوارع الداخلية فإن إرتفاعات المبانى على جانبى هذه الشرايين قد إزدادت هى الأخرى عما كانت عليه من قبل وإزداد بذلك معه استغلالها عن المبانى الموجودة عند خطوط التحام الأحياء ، وهذا ما يضاعف مرة

أخرى زيادة تكاليف توسعة الشرايين الرئيسية للأحياء بالأضافة إلى فقدان أعداد أكثر من الوحدات السكنية أو التجارية أو الأدارية فى المبانى التى على جوانب هذه الشرايين .

4- أن عملية توسعة الشرايين الرئيسية التى تمر بقلب الأحياء السكنية تتطلب من جهة أخرى إحاءات تنظيمية وقانونية معقدة نظراً لتنوع استعمالات الأرض على جوانبها خاصة بالنسبة للأستعمال الأدارى والتجارى الأمر الذى لا يظهر عند شق الطرق الجديدة فى المناطق القديمة الفاصلة بين الأحياء السكنية.

5- ان شق الطرق الجديدة فى المناطق القديمة التى تفصل الأحياء السكنية قد لا تتطلب إنشاء شبكات إضافية للمرافق العامة إذ يمكن الأستمرار فى الأعتماد على شبكات المرافق العامة القائمة فى الشرايين الرئيسية القائمة وأن تحولت هذه الشرايين بعد ذلك إلى طرق للمشاه ، ومن ناحية أخرى يمكن أن تتحمل الطرق الجديدة شبكات جديدة للمرافق عوضاً عن الشبكات القديمة المتهالكة التى تتحملها الشرايين الرئيسية للأحياء .

6- دائماً ما تتطلب عمليات توسعة الشوارع وقتاً طويلاً إبتداء من إعتماد خطوط التنظيم الجديدة إلى أن تبدأ أعمال التوسعة ثم إعادة البناء التى تجرى تبعاً لأمكانيات أصحاب الأراضى المتأثرة بالتوسعة سواء من حيث التمويل أو التصميم أو الأنشاء الأمر الذى يشوه الشوارع الرئيسية ولا يوفر لها الأكتمال السريع .

7- أن شق شبكات الطرق الجديدة الفاصلة بين الأحياء سوف لا يستوجب أن يقام على جوانبها أى مبانى إدارية أو تجارية أو غيرها مما يوفر كثيراً من الميزانيات العامة التى قد ترصد لهذا الغرض إذا تمت أعمال التوسعة للشرايين الرئيسية للأحياء السكنية .

ب) تطوير المناطق المبنية :

الهدف من تطوير البيئة فى المناطق المبنية من المدينة هو محاولة إعادة تشكيل المبانى القائمة لتوفير بعض المظاهر التى تخدم القيم الحضارية مع البدء بالمبانى التى على جوانب الشرايين الرئيسية التى تلتف حولها الاحياء السكنية و يمكن أن يقسم العمل فى تطوير البيئة فى هذه الشراين إلى النواحى التالية :-

1- الإرتداد بواجهات المحلات التجارية والمداخل فى المبانى القائمة بمسافات تتراوح بين مترين أو ثلاثة تبعاً لأتساع الشارع وذلك لخلق منطقة مغطاة أمام هذه المحلات وأن إختلفت المسافات بين الأعمدة التى تظهر بسبب هذا الأجراء أو بين أرتفاعتها المرتبطة بأرتفعات الأدوار الأرضية للمبانى القائمة ، هذا وقد تستعمل العقود لحل المشاكل التنفيذية التى قد تنتج عن هذا الأتجاه .

2- معالجة الواجهات الأمامية للمبانى القائمة سواء بتوحيد خط السماء لكل مجموعة متقاربة منها لتفادى التكبيير الكبير فى خط السماء على جوانب الطرق ، أو بطمس الزخارف والتشكيلات المعمارية الرخيصة على واجهات هذه المبانى مع ترك الفتحات كعناصر معمارية مستقلة فى المسطحات المقفلة من المبانى كأحد قيم العمارة الأسلامية وربما تدخل هذه العملية كإجراء التحديد المبانى القديمة القائمة تضع نظمة البلديات ويتم بمعرفة أصحاب البنايات مع أعطائهم الفرصة لزيادة نسبة إستثمارها .

3- إعطاء المبانى على جوانب الطرق أولواناً متجانسة بحيث يطغى على المبنى الواحد لون واحد وبحيث يتم ذلك بحرية كاملة إظهارا للطابع الأنسانى لواجهتى الشارع مع تأكيد اللون الطبيعى لمواد البناء أو الخشب فى الفتحات كلما أمكن ذلك ، وربما تدخل هذه العملية كذلك فى إجراءات تحديد المبانى القائمة .

4- الأقلال من التأثير الطولى للشرفات سواء بقفل أجزاء من واجهاتها أو قفل جوانبها وذلك لتأكيد تشكيل العناصر المعمارية فى الواجهات ويمكن بعد ذلك تحديد فراغ الشرفات بالعقود إذا قل المسطح المفتوح منها أو بأى معالجة معمارية أخرى عند تجديد الواجهات .

5- محاولة توفير نماذج مصنعة من المشربيات سواء من الخشب أو الألمونيوم أو البلاستيك وذلك لحجب الرؤيا عن الشرفات من الخارج وتوفير الخصوصية للسكان عند استعمال الشرفات إحياءا للقيم الأسلامية وتأكيداً لوظيفة المشربيات .

ويتطلب هذا الموضوع دراسة تفصيلية منفصلة لكل واجهة على جانبى الشارع بعد الفحص الكامل لإستعمالات الأرض وحالة المبانى وإرتفاعتها على كلا الجانين ، كما أن الأمر يتطلب توعية السكان وأصحاب العقارات بالقيم الحضارية لهذا العمل قبل إعتماده ليكون ملزماً للتنفيذ سواء من إعتمادات بلديات المدن أو عن طريق العمل التعاونى مع ضرورة إشتراك أصحاب العقارات فى عمليات التمويل ، ويكون لهم الأحقية فى زيادة نسبة إستثمار مبانيهم بعد عمليات التجديد الذى تضع نظمه البلديات وهذا الأتجاه لا يعنى عدم خضوع المناطق لمراحل التخطيط الطويل الأجل إذا لابد أن يرتبط به كمستوى أدنى من مستويات التخطيط المحلى للأحياء السكنية بالمدينة .

إظهار القيم الحضارية فى تخطيط المناطق المتدهورة:

دائماً ما يظهر الأثر الحقيقى والواقعى للمخططات التنفيذية للمدن فى مد شبكات الطرق وتقسم الأراضى مع قليل من التنمية الحضرية التى تظهر التشكيل المعمارى للمدينة ، وهذا هو الأنطباع الذى لدى كثير من المسئولين والعامة حتى صار التخطيط العمرانى لديهم لا يتعدى رسماً لشبكات الطرق والمرافق ، ولم يظهر للتنمية الحضرية فى المدينة العربية الأسلامية بعد ذلك أثر يذكر فى حين أن التنمية الحضرية هى المعبر الحقيقى عن القيم الحضارية فى التخطيط العمرانى وتظهر الاثار التنفيذية للتخطيط العمرانى أكثر ما تظهر فى المناطق المتدهورة حيث تتفاقم المشاكل الإجتماعية والبيئية للسكان ويصبح من الأفضل إزالة هذه المناطق بعد تخطيطيها بأى شكل من الأشكال .

وللمتتبع للخطوات التنفيذية لتخطيط مثل هذه المناطق يلاحظ أنه بمجرد شق الطرق الرئيسية المحيطة بمنطقة ما ، تبدأ عملية بناء العمارات على جوانب هذه الطرق حيث ترتفع أسعار الأراضى فجأة نتيجة لقوانين التنظيم العمرانى التى تساعد على زيادة إستغلال الأراضى وإرتفاع المبانى على الطرق العريضة والتى دائماً ما تكون هى الطرق الرئيسية على أطراف المناطق العمرانية، ومع إستمرار عملية بناء العمارات على جوانب هذه الطرق تبدأ الأدوار الأرضية منها تتحول إلى محلات تجارية وعامة تجذب إليها حركة نشاط السكان فى المنطقة وتظهر الحاجة إلى مواقف للسيارات تخدم هذه المحلات التجارية والعامة ، ومع الوقت تزداد الحاجة وتتفاقم المشكلة ، ويرجع المسئولون يبحثون عن مرحلة أخرى من مراحل توسعة الشوارع وهكذا ، وفى هذه الأثناء ومع التنمية السريعة لأطراف المناطق على طول الشوارع الرئيسية نجد أن قلب المنطقة لا يتحرك بنفس معدل السرعة التى تنمو بها الاطراف الامر الذى يتسبب فى خلل عضوى للتنمية

العمرانية للمنطقة يظهر فى توزيع حركة السكان على أطراف المدينة بدلا من تركيزها فى قلب المنطقة الذى يستمر مدة طويلة دون حياة تذكر وتصبح الشوارع الرئيسية واجهات للمناطق المتدهورة .

لقد توارث المخططون هذا الأتجاه الذى ظهر فى مدن المغرب حيث تضرهم الحاجة إلى ترك قلب المناطق مفتوحاً يضم السوق التجارى والمدرسة والحدائق وملاعب الأطفال وهو ما يتناسب فعلا مع البيئة أو السلوك الإجتماعى لسكان المدن الغربية زز ولا يتناسب قطعا مع البيئة أو السلوك الاجتماعى لسكان المدن العربية والإسلامية الأمر الذى يتطلب نظرية أخرى مناسبة تطبق فيها القيم التخطيطية للمدينة الأسلامية وتستوعب حركة السياسات داخل المناطق التخطيطية مع فصلها عن حركة المشاة ، وفى هذه الحالة يبدأ المخطط المحافظة على المبانى ذات القيمة الثقافية والحضارية أو المبانى ذات القيمة الإقتصادية ويحدد الأتجاهات الرئيسية لشبكات الطرق القائمة كدليل للأتجاهات العامة لشبكة الطرق فى المخطط الجديد حرصاً على ما يكون متوفراً فيها من مرافق عامة أو شبكات للأتصالات والكهرباء مكون من الأوفق الأحتفاظ بها من وجهة النظر الإقتصادية ثم يبدأ المخطط بعد ذلك فى حصر الملكيات الخاصة والعامة وتقييم أثمانها قبل إجراء التخطيط العام للمنطقة ، وفى ضوء التخطيط العام للمدينة وتحديد نوع التنمية الحضرية فى كل منطقة يمكن تحديد المكونات التخطيطية الأساسية لكل منطقة من ناحية عدد السكان القائمين أو المنتفعين وكثافات البناء ونوعية الإستعمالات التى تترجم بعد ذلك إلى إحجام أكثر منها إلى مسطحات ، ومن هذا المنطلق تبدأ العملية التخطيطية على أساس الأعتبارات التالية :-

1- القيم الحضارية للتخطيط كما يرد بعد ذلك فى تخطيط المناطق الجديدة .
2- التكامل التخطيطى فى المراحل التنفيذية .
3- إشراك القطاعين الخاص والعام فى عملية التنمية الحضرية .
4- وضع نظام لتجميع الملكيات واعتبار الأرض ملكيات خاصة أو مشاع أو تعاونية...

وبعد الأنتهاء من التخطيط التفصيلى تحتسب الملكيات وتحدد نوعيتها ثم يقدر بعد ذلك السعر الجديد للارض وتبدأ دراسة الجدوى وإستثمار الارض وتحديد قيمة العائد خاصة للملكيات العامة أو التعاونية أو المشاع ، وهذا ما يخرج عن نطاق هذا الكتاب الذى يركز أساساً على أحياء القيم الحضارية فى التخطيط العمرانى أما الجوانب العلمية للعملية التخطيطة فلها مراجعها الخاصة.

إظهار القيم الحضارية فى تخطيط المناطق الجديدة :

ومع التحليل السابق للعناصر التخطيطة والمعمارية للمدينة العربية القديمة يمكن افساح الطريق أمام المخطط المعاصر فى تطبيق هذه القيم وهذه العناصر فى التخطيطات الحديثة مع إعطاء الإعتبار الكامل للوسائل التكنولوجية وإستعمالها بحيث لا يتعارض مع القيم الحضارية للمدينة تأكيداً لمبدأ المعاصرة مع الإستمرار الحضارى فى بناء المدن ، وهنا يكمن الفكر الاساسى للتخطيط الحديث. فإذا كان الهيكل العام للمدينة العربية القديمة قد تشكل على اساس المقياس الإنسانى المتولد عن الحركة الطبيعية للإنسان ولما كان الهيكل العام للمدينة المعاصرة يتأثر أساساً بالمقياس المتولد عن الحركة الآلية المتغيرة السرعة فإن الفكر الأساسى للتخطيط الحديث يهدف إلى إيجاد اللقاء المناسب بين كلا المقياسين وربط عناصر الزمن والفراغ والمكان فى التشكيل العام للمدينة .

وينتقل البحث عن إظهر القيم الحضارية فى تخطيط المناطق الجديدة بعد ذلك إلى تحديد متظلبات المجتمع الجديد وبلورتها فى حجوم ومسطحات يمكن توزيعها التوزيع المناسب فى التخطيط الحديث مع إيجاد الروابط التى تحكم العلاقات الحسية بين هذه الحجوم وهذه المسطحات لتشكيل التكوين الفراغى للمناطق المختلفة من المدينة سواء فى منطقة الوسط أو فى الأحياء السكنية المحيطة بها وهو ما سوف تعالجه هذه الدراسة بالتفصيل .

وغالباً ما يغلب على المناطق الجديدة فى المدن الأستعمال السكنى سواء أكان ذلك فى صورة مجموعات أو خلايا أو مناطق سكنية تبعاً لظروف ومتطلبات الامتداد العمرانى فى كل مدينة وغالباً مايقتصر تخطيط المناطق الجديدة على تحديد الإستعمالات المختلفة وتوزيعها فى نطاق الشبكة المتكاملة للطرق الرئيسية والفرعية وكذلك تحديد نظم البناء التى تتناسب مع كل إستعمال تبعاً للكثافات السكانية أو البنائية المقدرة ، ويترك الامر بعد ذلك للمنتفعين بالأراضى المخصصة ككل أستعمال لأستكمال الإستثمار الأمثل لكل قطعة ومن ثم تحديد المعالم المعمارية للابنية الجديدة التى تقام عليها سواء على أساس موحد للتعبير المعمارى أو يترك الامر لكل منهم للتعبير عن ذاته و اسلوبه فى حرية كاملة سواء اقتنع بضرورة الأنتماء إلى التراث الحضارى والتعبير عنه بشكل من الأشكال أو بالتحرر من هذا الإنتماء وإختيار ما يناسبه من تعبير أو تصميم ، وكثيراً ما نرى وضوح التنافر فى عمارة الدول النامية لسبب أو لآخر لامجال لتحليله هنا حيث تتداخل فيه المؤثرات الثقافية والبيئة الأقتصادية والتكنولوجية وتتفاعل فى خلق هذا التنافر .

ويصبح التساؤل حول إحياء القيم الحضارية فى تخطيط المناطق الجديدة منحصراً فى إيجاد الاسلوب الذى يمكن التحكم به فى المظهر المعمارى العام فى الاجزاء ذات الاستعمالات العامة والأقلال من هذا التحكم تدريجياً إلى أن تعطى الحرية الكاملة للتعبير الفردى فى المبانى المنفصلة التى لاتدخل فى تحديد الحيز الفراغى للاجزاء ذات الاستعمال العام فى المناطق الجديدة ، ويرتبط هذا الاتجاه من ناحية أخرى بمساهمة الأنواع المختلفة للإستثمار فى التنمية العمرانية لهذه المناطق سواء الاستثمار العام أو التعاونى أو الخاص ، وكلما زاد الاستثمار العام فى التنمية العمرانية كلما زادت فرص التحكم فى تشكيلها ومن ثم فى تحديد ملامحها المعمارية ، وهكذا الحال أو أقل قليلاً بالنسبة لدور الاستثمار التعاونى فى زيادة فرص التحكم فى التشكيل الحضرى إلى ان يزول تقريباً هذا التحكم بالنسبة للاستثمار الخاص الذى لايخضع الا الى نظم البناء و لوائحه المعتمدة فقط مع قليل من التوجيهات المعمارية التى تخدم أحياء القيم الحضارية إذا كان ذلك ممكناً .

وإذا إستقر الاتجاه على تطبيق هذه التقسيمات للأنواع الثلاثة للأستثمار فى تنمية الأجزاء ذات الاستعمالات المختلفة فى المناطق الجديدة فإن الأمر يستدعى فى نفس الوقت تقسيم هذه الاستعمالات بحيث تتناسب مع التقسيمات الثلاثة للاستثمار فى التنمية العمرانية مع الألتزام بالقيم والملامح التخطيطة للمدينة الاسلامية ، عندئذن يمكن تحديد الأطار العام لتخطيط المناطق الجديدة بحيث تعكس القيم الحضارية للعمران الاسلامى ، وبعد ذلك يمكن تحديد شبكة الطرق التى تتكامل مع هذا الأتجاه فى التخطيط والحفاظ على كل من المقياس المتولد عن حركة الأنسان والمقياس المتولد عن حركة السيارة فى الأجزاء المختلفة من التخطيط الأمر الذى يستدعى عزل طرق المشاه نهائياً فى الاجزاء ذات الأستعمال العام

والأقلال من هذا العزل تدريجياً حتى تصبح الشوارع الرئيسية مخصصة فقط لمرور السيارة دون أن تتحمل طرق السيارات أى مسارات أخرى لشبكات المرافق العامة من مياه أو مجارى أو كهرباء أو تليفون ، وهنا يتطلب الامر إستيعاب هذه الشبكات فى مسارات أخرى ترتبط بمسارات الأنسان أكثر منها بمسارات السيارة توفيراً لأعمال الصيانة والتشغيل والحفر او التجديد دون الخلل بالمسارات السريعة لحركة المرور التى تحدد المناطق الجديدة أو بحركة المرور الداخلية فى هذه المناطق ، بهذا يمكن تحديد مسارات الشبكات العامة من جهة واستعمالات الاراضى و تشكيلاتها المعمارية من ناحية أخرى لتحدد بذلك التشكيل النهائى للتخطيط الجديد الذى يهدف إلى أحياء التراث الحضارى للمدينة الأسلامية مع التأكيد بصفة خاصة على دور المسجد ومكانته فى التكوين المعمارى كمركز الحياة فى الحى السكنى الجديد .

من هذا المنطلق وضعت الخطوط الأساسية لنظرية تخطيط المناطق الجديدة بحيث تعبر عن القيم الحضارية لتخطيط المدينة الأسلامية من جهة وتواكب التطور التكنولوجى المتقدم من جهة أخرى ، ومن أسس هذه النظرية ومرتكزها هو وجود المسجد فى مركز الثقل لمخطط العام للمنطقة له كيانه المعمارى المميز ويلتحم من جهة بالخدمات الثقافية والصحية والأجتماعية ويطل من ناحية أخرى على الساحة العامة التى تلتف حولها الخدمات الأدارية والأمنية والبلدية ومكاتب الخدمات العامة ، بحيث تأخذ مبانى هذه الخدمات مقياس أقل من مقياس المسجد تأكيداً لكيانه المعمارى الذى يتناسب مع كيانه الدينى والأجتماعى ، ومن جهتى ساحة المسجد يمتد العمود الفقرى كمحور للمنطقة له كيان الشارع التجارى المخصص للمشاه على جانبيه المحلات التجارية المتخصصة يعلوها المكاتب التجارية والمهنية التى تعلوها وحدات سكنية صغيرة للعاملين بالخدمات ويمثل العمود الفقرى للمنطقة أعلى نسبة من البناء وبالتبعية أعلى نسبة من الكثافة السكانية الأمر الذى يساعد على زيادة نسبة إستغلال الأرض فى محور الحى ومن ثم على زيادة سعر الارض فى قلب المنطقة أكثر منها عند أطرافها على طول الطرق الرئيسية المحددة لها . حيث تقل نسبة استغلال الأرض إلى أقل نسبة ممكنة ، ويمثل العمود الفقرى للحى مع ساحة المسجد والمبانى المحيطة بها محور النشاط السكانى للمنطقة الأمر الذى لا بد وأن يخضع إلى استثمار رأس المال العام أو التعاونى حتى يمكن التحكم فى تصميماته المعمارية بحيث تعبر عن القيم المعمارية الإسلامية العربية ، ويخدم محور الحى شبكة من الشوارع المرتدة تنتهى بمواقع للسيارات خلف المبانى المكونة له .

وعلى طول جانبى العمود الفقرى وخلف مبانيه تحدد قطع كبيرة من الأرض يمكن تنميتها كمجموعات سكنية كبيرة على أفنية داخلية بإرتفاع أقل عن أرتفاع مبانى محور الحى وبالتالى بكثافة سكانية أقل وكذلك بنسبة أقل لإستغلال الارض وبالتالى بسعر أقل ، ويمكن أن يقوم القطاع الخاص الكبير أو القطاع التعاونى أو العام بتنمية هذه المجموعات السكنية حتى يمكن التحكم فى التصميم المعمارى الذى يعبر عن القيم المعمارية وأن اختلفت تفاصيلها من مجموعة الى أخرى تأكيداً لمبدأ الأختلاف فى الوحدة العامة ، وتخدم هذه المجموعات شبكة الطرق الرادة المتفرغة من شوارع الخدمة المحيطة بالمنطقة ، وكذلك شبكة من طرق لمرور المشاه تصب فى الطريق الرئيسى للمشاه فى محور الحى .

وعلى جانبى المجموعات السكنية تخصص المساحات المتبقية للتقسيمات العادية بحيث تصغر هذه التقسيمات ناحية المجموعات السكنية وتكبر فى الاتجاه الخارجى للمنطقة حتى أطرافها وعند الطرق الرئيسية المحددة لها حيث تقل كثافة البناء إلى أقل قدر ممكن وتقل بذلك نسبة إستغلال الأرض وبالتبعية سعرها ، وتخدم هذه التقسيمات شبكة الطرق الرادة مع شبكة من طرق المشاه تصب فى نهايتها فى طريق المشاه الرئيسى فى محور الحى ، وفى هذه التقسيمات تترك الحرية لأصحابها من الأستثمار الخاص بالبناء عليها كل حسب إدراكه الثقافى بالقيم الحضارية للعمارة الأسلامية وإن كان من الأوفق وضع النظم واللوائح التى تساعد على تجانس البيئة المعمارية فى هذه التقسيمات بما يتلائم مع القيم الحضارية للعمارة الاسلامية ، سواء أكان ذلك فى تحديد اللون أو الأرتفاع أو فراغ البناء بحيث توجه المبانى إلى الداخل كلما أمكن ذلك ، وزيادة الأفنية الخاصة عن المساحات الخارجية المتروكة بين المبانى بعكس ماعليه لوائح التنظيم فى معظم الحالات فى المدن العربية.

وتعالج النظرية التخطيطة كذلك جانباً آخر من التخطيط وهو شبكات المرافق ، ففى المناطق الجديدة يمكن أن يتحمل طريق المشاه فى محور الحى الفروع الرئيسية لشبكات المياه والمجارى والكهرباء والهاتف سواء فى انفاق تحت الطريق أو حيز أكبر من الأنفاق يمكن أن يتحول إلى مخابىء عند الطوارىء ، وتتفرع أفرع هذه الشبكات لتخدم باقى أجزاء الحى تحت شبكة طرق المشاه التى تصب فى الطريق الرئيسى للمشاه فى محور الحى ، وبهذا المنطق تخصص شبكة الطرق الرادة لمرور السيارات فقط ، بحيث لا تتوقف حركة السير فيها عند أى طارىء أو إجراء أى إصلاحات أو تعديلات فى شبكات المرافق العامة ، كما يمكن صيانة هذه الشبكات من طرق المشاة دون عناء كبير نظراً لطبيعة تغطية هذه الطرق بمواد سهلة التغيير

ومن ناحية اخرى توجه النظرية التخطيطية المناطق الخضراء اللازمة للسكان إلى الأطراف المحيطة بالحى فاصلة بذلك الطرق الرئيسية ومشكلة فى نفس الوقت حزاماً أخضراً حول كل حى وبذلك يمكن تفادى تلوث البيئة من آثار مرور السيارات الكثيف على الأطراف وحماية الحى من العواصف عوضاً عن الأحزمة الخضراء التى تقام حول المدن الصحراوية والتى يصعب إثبات صلاحيتها لهذا الغرض.

وإذا كان المحور التجارى للحى يمثل محوراً أساسياً للنشاط التجارى والأدارى للسكان فإن الخدمات التعليمية والترفيهية والمحلية للحى يمكن أن تمتد على محور آخر متعامد على المحور التجارى ماراً كذلك بساحة المسجد ، بحيث يخدم كل جانب من محور الخدمات التعليمية والترفيهية المنطقة السكنية على جانبيه ، بحيث يمكن فصل مدارس البنين المشتركة (أبتدائى وإعدادى) عن مدارس البنات المشتركة (إبتدائى وإعدادى) بمركز فرعى للخدمات المحلية .
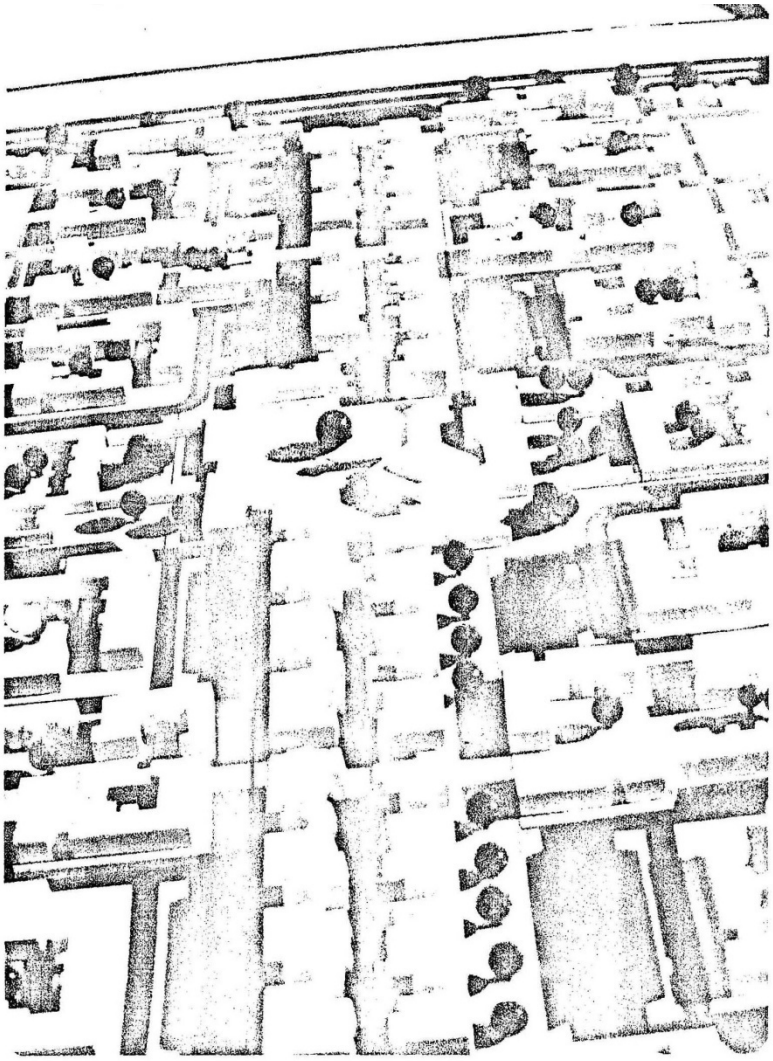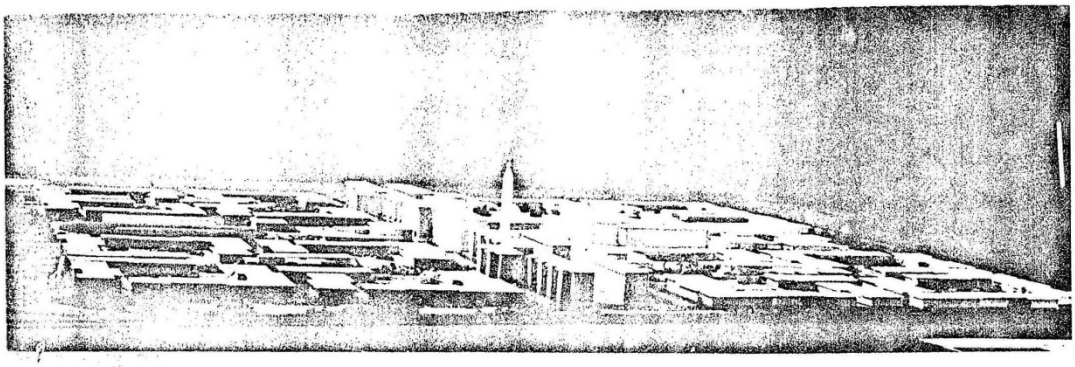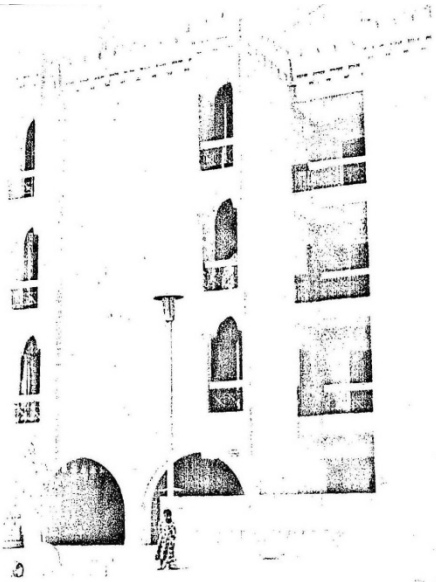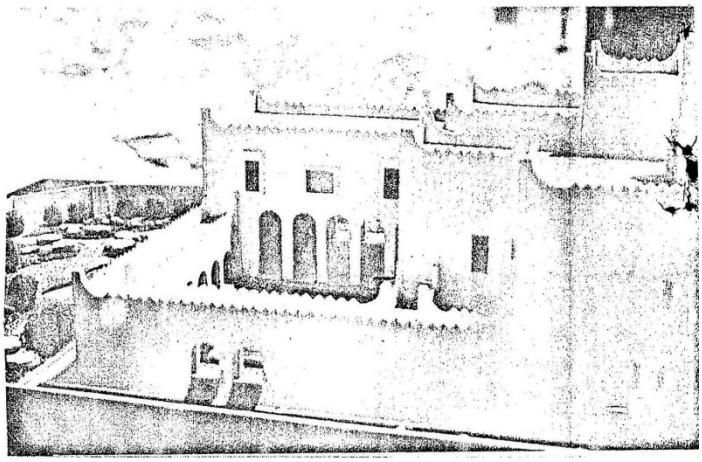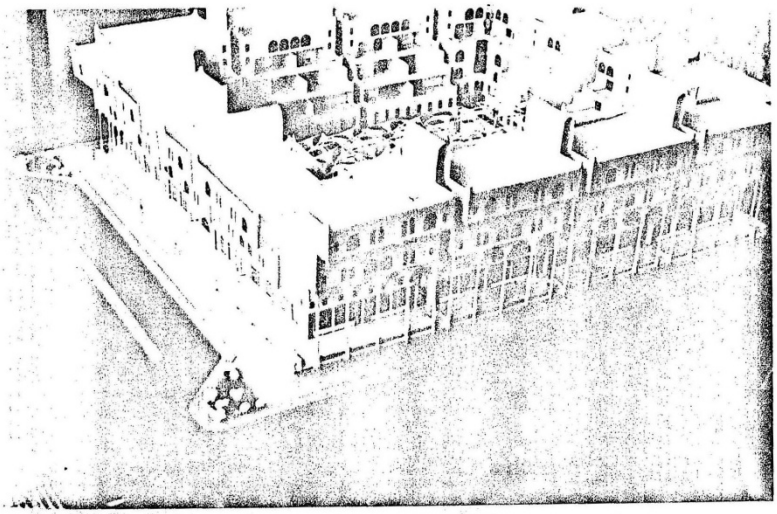
وعلى ضوء هذه الخطوط العريضة لنظرية تخطيط المناطق الجديدة يمكن للمخطط أن يوجه المخطط العام للمدينة بحيث يمكن تطبيق أسس النظرية فى المناطق الجديدة مع الأختلاف اللازم فى الكثافات الكلية لكل منطقة ومن ثم فى نسب إستغلال الأرض وهذا ما يختلف بإختلاف بعد أو قرب المنطقة عن وسط المدينة ، ولكن لابد من وضع حدود دنيا وأخرى عليا لهذه الكثافات بحيث لا تؤثر عن المقومات التخطيطة المناسبة والمعبرة عن القيم الحضارية للمدينة الأسلامية .